

أثر تطبيق نظام الحوكمة على تحسين إجراءات تحصيل الإيرادات الضريبية
" دراسة ميدانية على إدارات مصلحة الضرائب في ليبيا "

د . اشرف سالم عبدالكافي

كلية الاقتصاد

جامعة سرت - ليبيا

Abo.abo73@hotmail.com

الملخص

تكمن مشكلة الدراسة في أنه لا توجد آليات واضحة في إدارة مصلحة الضرائب بسبب عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات مما انعكس سلباً على انعدام الثقة لدي المكلفين بدفع الضرائب ، فانخفضت التحصيلات من الإيرادات الضريبية في السنوات الأخيرة بمبالغ كبيرة جداً مما كان عليه في السابق ؛ لذا كان لابد من معرفة أثر تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب في ليبيا على تحسين إجراءات تحصيل الإيرادات .

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق الحوكمة في مصلحة الضرائب على تفعيل وسائل تحصيل الإيرادات الضريبية واعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي لتحديد محاور المشكلة ووضع الفرضيات ، والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات ، والمنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة . بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة أثر تطبيق نظام الحوكمة على رفع كفاءة النظام الضريبي وفي تحصيل الإيرادات .

اختبرت الدراسة الفرضية التي مفادها أن تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يؤثر على الإجراءات المتبعة في تحصيل الإيرادات، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يؤثر ويحسن من إجراءات تحصيل الإيرادات.

الكلمات المفتاحية: نظام- الحوكمة- الإيرادات- إجراءات- الضرائب

The Effect of the Application of Governance System on the Procedures of Tax Revenues Collection: A Field Study at the Tax Authority in Libya.

Abstract:

The main problem of the study was that there were no clear mechanisms and tools at the Tax Authority in Libya due to non-compliance with the laws and legislation, which reflected negatively on the lack of confidence among the taxpayers. Therefore, the revenues of tax collection were reduced in recent, and it was necessary to know the impact of applying governance system on the procedures of tax revenues collection. The aim of the study was to identify the impact of applying governance system on the procedures of tax revenues collection at the Tax Authority in Libya. It mainly relied on the deductive approach in order to determine its problem as well as its hypotheses. The inductive approach was also used for the hypothesis testing, whereas the historical approach was used in order to review the previous studies related to the study. In addition, the descriptive approach was used in this study in order to know the effect of applying the system to improve the efficiency of tax revenues collection. The hypothesis of study (the application of governance system at tax authority affects the procedures used in revenues collection) was tested. The study concluded that the application of governance system at the Tax Authority affects and improves the procedures for revenues collection.

Key words: System, Governance, Revenues, Procedures, Tax.

مقدمة :

تعتبر الحوكمة من القضايا التي لاقت قبولاً كبيراً في الفترة الأخيرة في مؤسسات الدولة نتيجة لضعف المؤسسة في الممارسات الادارية والرقابية والاشرفية ونقص الخبرات واحتلال الهياكل التنظيمية ونقص الشفافية وعدم الاهتمام بالالتزام بالقوانين والتشريعات مما أدى إلى فقدان الثقة لدى الأطراف ذات العلاقة بها ، فهي تقوم على مجموعة من الإجراءات والعمليات والنظم التي يتم بموجبها إدارة المؤسسة والتحكم فيها ، كما تتضمن توزيع الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة لهذه المؤسسة وتحديد القواعد والإجراءات الخاصة بصنع القرار فيها من خلال توافر التشريع والشفافية الكاملة في الافصاح والبعد الاخلاقي للممارسات المالية والادارية مما يترتب على تطبيقها قرارات رشيدة وسليمة تصب في مصلحة أهداف وسياسات وخطط إدارة المؤسسة .

تعتبر الضرائب أحد أهم المصادر التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسية ، والتي لا يمكن أن يتم تحقيقها إلا من خلال إدارة ضريبية ذات كفاءة عالية تستطيع تنفيذ القوانين و التشريعات الضريبية بعدالة وملائمة وشفافية ، مما انعكس إيجاباً على زيادة الحصيلة الضريبية للدولة . لذا فقد جاءت هذه الدراسة لتعالج مشكلة الضعف الذي تمر به إدارة مصلحة الضرائب في ليبيا، من خلال رفع كفاءتها بتطبيق نظام الحوكمة عليها ، والذي من شأنه أن يعزز ثقة المكلفين بدفع الضريبة بصورة طوعية ويحد من اساليب التهرب الضريبي .

إشكالية:

تكمن مشكلة الدراسة في أنه لا توجد أليات واضحة في إدارة مصلحة الضرائب بسبب عدم الإلتزام بالقوانين والتشريعات المصدق عليها ، مما انعكس سلباً على انعدام الثقة لدى المكلفين بدفع الضرائب والاعتماد على التقدير الجزائي للضريبة وإتساع الفجوة الضريبية في الخزانة العامة للدولة ، فانخفضت لتحصيلات من الإيرادات الضريبية في السنوات الاخيرة بمبالغ كبيرة جداً مما كان عليه في السابق ؛ لذا كان لا بد من معرفة أثر تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب في ليبيا على تحسين إجراءات التحصيل الإيرادات .

عليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما هو أثر تطبيق الحوكمة في مصلحة الضرائب على التحصيل الضريبي في ليبيا ؟

فرضية الدراسة :

في ضوء مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضية كما يلي

- تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يؤثر على الإجراءات المتبعة في التحصيل الضريبي .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في كونها توضح مدى تأثير تطبيق نظام الحوكمة على تحصيل الإيرادات .

أهداف الدراسة :

تهدف هذا الدراسة لتحقيق الآتي :

- معرفة مفهوم وأهمية نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب في ليبيا .
- معرفة أثر تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب على تفعيل وسائل تحصيل الإيرادات .

المنهج المستخدم في الدراسة:

لاختبار فرضية الدراسة وتحقيق أهدافها اتبع الباحث المنهج الاستنباطي لتحديد محاور المشكلة ووضع الفرضية والمنهج الاستقرائي لاختبار فروض البحث والمنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بالبحث و المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة دور الحكومة في تحصيل الإيرادات الضريبية في ليبيا .

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : إدارة مصلحة الضرائب بدولة ليبيا .

الحدود الزمانية : العام 2017 م .

الدراسات السابقة :**دراسة محمود 2016م بعنوان (دور الادارة الضريبية وممارساتها في زيادة إيرادات ضريبة القيمة المضافة)¹**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الادارة الضريبية وممارساتها في زيادة إيرادات ضريبة القيمة المضافة وتكونت عينة الدراسة من (111) موظف من العاملين في دائرة القيمة المضافة بالضفة الغربية بفلسطين من خلال استبانة تم توزيعها على العينة، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية أهمها المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T) لاختبار الفرضيات، من أهم النتائج التي توصلت اليها: أن الادارة الضريبية تتساهل بشكل كبير في تطبيق العقوبات والغرامات القانونية مما يؤثر على دفع الضريبة، كما أن الادارة الضريبية لا تستخدم سلطاتها الادارية مثل الحجز على الاموال، أن الدوائر الضريبية تطبق مبادئ الحكومة بشكل متوسط بالإضافة الى ضعف الخبرة والكفاءة للموظف الضريبي في مبادئ الحكومة.

دراسة خلاط 2013م بعنوان (دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي)² .

تأملت الدراسة خصائص الاقتصاد الليبي والتعرف على أهم ملامح النظام الضريبي الليبي خلال الفترة (2010 - 1990) ومحاولة تقويم نقاط القوة والضعف التي مرت بها الضرائب في النظام الضريبي من أجل الوصول إلى نظام ضريبي جيد في الاقتصاد الوطني . كما افترضت الدراسة أن ارتفاع معدلات الضرائب يؤدي إلى تدني الإيرادات الضريبية التي تؤثر على الاقتصاد الليبي . وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها : هناك ارتفاع في معدلات الضرائب في الاقتصاد الليبي التي تؤثر سلباً على حصيلة الإيرادات الضريبية وعلى مساهمة الضرائب في تمويل الموازنة العامة ، وذلك لأن الممولين سيحاولون التهرب من دفع الضرائب بسبب معدلاتها المرتفعة .

دراسة علي ، كاظم ، 2013م بعنوان (دور الحكومة في تحسين الأداء الاستراتيجي للإدارة الضريبية في العراق)³ .

هدفت الدراسة إلى بيان إمكانية تطبيق مبادئ الحكومة في الهيئة العامة للضرائب وتمثلت مشكلة الدراسة في أن الهيئة العامة للضرائب تعاني من بعض جوانب القصور في الأداء الاستراتيجي لافتقارها إلى آلية عمل تحكم التنظيم الداخلي والخارجي ، كما افترضت الدراسة أن تطبيق نظام الحكومة من خلال آلياتها تحسن من أداءها الاستراتيجي وتحقيق أهدافها . توصلت الدراسة إلى ضرورة تطبيق مبادئ الحكومة في الهيئة العامة للضرائب لما لها من دور مؤثر في النظام الضريبي .

دراسة الصادق ، 2013م بعنوان (دور الحكومة في الحد من التهرب الضريبي بالتطبيق على ديوان الضرائب الاتحادي بالسودان - دراسة تحليلية ميدانية)⁴ .

تمثلت مشكلة الدراسة من واقع التطبيق العملي لضريبة أرباح الاعمال في السودان ، وملاحظة أن أغلب الممولين لا يحتفظون بدفاتر وسجلات محاسبية منتظمة وسليمة ، كما أن النظم المحاسبية المطبقة في الشركات يشوبها نوع من الضعف أو عدم الاكتمال مما يتيح من فرص التهرب الضريبي . وتوصلت الدراسة إلى تطبيق مبادئ الحكومة يعمل على الحد من التهرب الضريبي وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق مبادئ الحكومة على إدارة الضرائب الاتحادي .

دراسة 2012 Nor Shaipah م بعنوان (Tax planning, corporate governance and equity value)⁵ .

تناولت الدراسة العلاقة بين التخطيط الضريبي وقواعد حوكمة الشركات وأثرها على قيمة الشركات المتداول أسهمها في البورصة وتوصلت إلى أن التخطيط الضريبي يساهم بقدر كبير في تعظيم قيمة المنشأة من خلال تعزيز الأداء المالي للشركة ولكن بشرط أن تكون المنشأة طبقت قواعد الحوكمة لعدم تقديم معلومات ذات تباين بين المديرين والمراجعين الداخليين، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطبيق استراتيجيات التخطيط الضريبي لكي تحقق المنشأة تحسن في الأداء المالي وتعزز أسهمها في السوق .

دراسة عبدالغفور 2008م بعنوان (العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل والجباية)⁶ .

تناولت هذه الدراسة طبيعة العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية، وذلك من خلال التعرف على حقوق والتزامات كل منهما وأثر ذلك على مستوى التحصيل والجباية . تمثلت مشكلة الدراسة في المصاعب التي تواجه الضرائب بسبب إرتفاع معدلات وأسعار الضرائب ، و تعدد الضرائب المفروضة وتنوعها ، وعدم الشفافية في الإجراءات المتبعة في الدوائر الضريبية بشكل عام ، وضعف كفاءة الجهاز الضريبي عموماً، سواء من حيث التأهيل والتدريب والخبرات ، وضعف الإعلام الضريبي وغياب الثقافة الضريبية . وتوصلت الدراسة إلى ضرورة قيام المشرع الضريبي الفلسطيني بتعديل الشرائح الضريبية المنصوص عليها بشكل يتلائم ويتناسب مع المقدرة التكبيلية للمكلفين و تعزيز الثقة مع الإدارة الضريبية .

دراسة سامور 2008م بعنوان (مشكلات التقدير الذاتي لضريبة الدخل وفقاً لأحكام ضريبة الدخل في فلسطين بين الالتزام و الالتزام - دراسة تحليلية وتطبيقية)⁷

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مفاهيم ضريبة الدخل وإتجاهات التطوير فيها والوقوف على التغيرات الضريبية في ضوء قانون ضريبة الدخل الجديد رقم 17 لعام 2004 م المطبق في فلسطين وتحليل الوضع التنظيمي والفني لنموذج كشف التقدير الذاتي وفقاً لأحكام القانون الجديد و مدى التزام المكلفين بتقديم كشف التقدير الذاتي ، كما هدفت إلى التعرف على دور التوعية الضريبية للمكلفين وتأثيرها على الالتزام بتقديم كشف التقدير الذاتي . وقد أظهرت نتائج الدراسة أن نموذج كشف التقدير الذاتي يفتقر إلى البساطة والوضوح ، ويحتاج إلى متخصص لفهم مفرداته والتعامل معه ، بالإضافة إلى غياب الدور الفعال الذي تمارسه الإدارة الضريبية من خلال المتابعة الدورية والمستمرة للمكلفين .

دراسة عبدالحميد 2008م بعنوان (شفافية الضريبة وفاق تطبيقها في الهيئة العامة للضرائب)⁸

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توفر الشفافية ووضوح القوانين والضوابط والاجراءات الضريبية لدى المكلفين سيؤدي الى انعدام الثقة في التعامل مع ادارة الضرائب . وإفتترضت الدراسة أن الوصول إلى الشفافية والإفصاح في تعاملات الهيئة مع المكلفين يوفر أساساً عملياً سليماً لتحقيق العدالة الضريبية حيث يتعذر على المكلفين فهم القوانين والضوابط والاجراءات الضريبية من دون توفر الشفافية . وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : عدم فاعلية الإعلام الضريبي في الهيئة العامة للضرائب ، عدم توفر الوضوح والشفافية للقانون والإجراءات الضريبية أدى إلى ضعف الرقابة الخارجية (الشعبية ، منظمات المجتمع المدني... الخ) ، عدم وجود قسم يتولى تقديم الخدمات الإعلامية والتوضيحية للمكلفين .

دراسة العمور 2007م بعنوان (ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل - دراسة تحليلية على قطاع غزة)⁹

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب الرئيسية التي تكمن وراء انتشار ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة وطرق الحد من هذه الظاهرة ، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، : عدم توفر الاستقرار السياسي والأمني في قطاع غزة يؤثر من إنتشار ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل ، عدم توفر الشفافية في الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة التهرب من ضريبة الدخل في

قطاع غزة ، يمكن الحد من التهرب من ضريبة الدخل عند زيادة الثقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل في قطاع غزة ، يوجد نقص كبير في الوعي الضريبي لدي المكلفين عن دور ضريبة الدخل في تمويل الخزينة العامة للدولة .

دراسة درغام بعنوان 2006م بعنوان (تقويم وقياس الأداء لدائرة ضريبة الدخل في قطاع غزة في فلسطين للفترة 1996م-2003م)¹⁰ .

هدفت الدراسة إلى تقويم وقياس الأداء لدائرة ضريبة الدخل في قطاع غزة في فلسطين ، وذلك من خلال معرفة أداء موظفي الضرائب لدائرة ضريبة الدخل في قطاع غزة ، وكذلك إظهار المشكلات والمعوقات سواء الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والسياسية التي تعترض موظفي الضرائب ، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها . وجود مؤشرات إيجابية تدل على تحسن أداء دائرة ضريبة الدخل في قطاع غزة في الفترة 1996م-2003م ، وجود معوقات اقتصادية وإدارية وإجتماعية تحول دون إستغلال الطاقة القصوى لأداء دائرة ضريبة الدخل في قطاع غزة ، عدم وجود اساس لبناء نظام معلوماتي متكامل وحديث لمساعدة دائرة ضريبة الدخل للقيام بأعمالها المنوطة بها .

دراسة نصر 2006م بعنوان (محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)¹¹

هدفت الدراسة إلى معالجة مشكلة التهرب الضريبي من خلال تشخيص وسائل تهرب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وافترضت الدراسة الآتي : أن الجهل بالقوانين الضريبية المعمول بها يعد سبباً أساسياً في ظاهرة التهرب الضريبي . كما أن الضغط الضريبي أو حجم الضرائب المفروضة سبباً في تزايد التهرب الضريبي . أن تجسيد العدالة الضريبية لها دور أساسي في القضاء على ظاهرة التهرب الضريبي . توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن درجة معرفة اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقوانين والتشريعات الضريبية ضعيفة ، هنالك عدم اقتناع بوجود عدالة ضريبية لدي أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مما يجعلهم يمارسون أساليب التهرب الضريبي .

التعليق على الدراسات السابقة :

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين للباحث اجريت الدراسات في فترات زمنية مختلفة ما بين 2006 - 2016م ، وفي بيئات مصرفية مختلفة (ليبيا، السودان ، فلسطين ، العراق ، الجزائر) ما يدل على تزايد الاهتمام بدور المعلومات الحاسبية في اتخاذ القرارات .

اشتركت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في المنهجية ، بالإضافة الى استخدام عدة اساليب احصائية لاختبار صحة الفرضيات من بينها : المتوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، One sample test ، كما اتفقت مع بعضها في استخدام ورقة الاستبانة كأداة للدراسة .

أن هنالك مجموعة من المشكلات التي تواجه إدارة مصلحة الضرائب من أهمها ضعف المؤسسة للنظام الضريبي، وما يترتب عليه من مشكلات التهرب الضريبي والتي تؤثر سلباً على الحصيلة الضريبية . وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي كتبت في هذا الموضوع إلا أن معظم هذه الدراسات تناولته من زوايا مختلفة لحل هذه المشكلة ولم تتطرق إلى دور الحوكمة في تحسين اجراءات تحصيل اليرادات ، وهذا ما يميز هذه الدراسة عن بقية الدراسات السابقة .

محاوير الدراسة:

المحور الأول: نظام الحوكمة

1-1: تعريف نظام الحوكمة : ليس هنالك تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين والاكاديميين لمفهوم نظام الحوكمة ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للمؤسسات ويختلف التعريف حسب وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف .

عرفها أحد الكتاب بأنها " نظام الحوكمة هو نظام متكامل للرقابة المالية والغير مالية والذي عن طريقه يتم إدارة المؤسسة والرقابة عليها". 11

يمكن تعريف نظام الحوكمة بأنه " مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين ادارات المؤسسة الداخلية والاطراف الخارجية التي تربطهم مصالح بها " .

2-1 : أهداف نظام الحوكمة :

يرى الباحث ان أهداف نظام الحوكمة من وجهة النظر لإدارة مصلحة الضرائب في الأتي :

1. تحسين وتفعيل أداء الإدارات ورفع كفاءتها .
2. المساءلة المالية لأداء إدارات المؤسسات المختلفة .
3. إعداد هيكل بأهداف المؤسسة مع وضع الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الاهداف .
4. تحقيق التوازن في العلاقات التعاقدية بين إدارات المؤسسات والأطراف الأخرى .
5. الفصل في المهام ومسؤوليات المدراء التنفيذيين ومهام ومسؤوليات الادارة العليا .
6. إرساء ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها .
7. الحد من أساليب الغش والاحتيال مع معالجة مشكلة تضارب المصالح وتوفير معلومات بدرجة كبيرة من الشفافية

3-1 أهمية نظام الحوكمة :

برزت أهمية الحوكمة لأسباب الفساد التالية: 12

1. ضعف كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية بالمؤسسات العامة .
 2. عدم ملائمة القوانين واللوائح والتشريعات المالية والادارية في ظل التطورات التي حدثت في بيئة المؤسسات العامة .
 3. ضعف الهياكل الادارية وقلة الخبرة والكفاءة وغياب المعايير والأسس المهنية في تعيين وترقية الموظفين وضعف المرتبات والحوافز .
 4. غياب الشفافية والمصدقية في التقارير المالية وعدم الالتزام بمعايير المحاسبية والقوانين واللوائح والمنشورات العامة .
- مما سبق يلاحظ يرى الباحث أن أهمية الحوكمة هي عملية مهمة تمكن المجتمع من التأكد من محاربة الفساد والانحرافات وضبط الممارسات المختلفة وتعزيز الثقة وتعمل على توفير الحد الأدنى في الإفصاح بمنتهى الشفافية مما يؤدي إلى جذب الاستثمارات والحفاظ على أموال المساهمين و أصحاب المصالح بالشركة . 13

4-1 : دعائم ومرتكزات نظام الحوكمة : 14

1. **الهيكل التنظيمي :** يكفل وجود هيكل تنظيمي دقيق لأي شركة فعالية وموثوقية في نظام الحوكمة ويرافق ذلك ضرورة التوزيع العادل للمسؤوليات وتوضيح الإطار العام لحدود الصلاحيات وإجراءات تفويضها ، كما يحدد أسس اختيار الأشخاص الكفاء لكل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة وحدود كل من الواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم مع التركيز على نطاق الصلاحيات التي يتمتعون بها .
2. **الإفصاح والشفافية :** وهو يمثل مقياساً هاماً ومدى فعالية وكفاءة وموثوقية نظام الحوكمة في أي مؤسسة حكومية أو غير حكومية ، لأن العدالة في توزيع المعلومات الصحيحة والواضحة والكاملة في الوقت المناسب لكل طرف له علاقة بالمؤسسة يعزز من مدى الثقة بنظم إدارتها وألية توجيه العاملين فيها ومراحل اتخاذ القرارات.
3. **نظام الضبط الداخلي :** إن التفاعل الداخلي والتقييم المستمر لعناصر الحوكمة الداخلية يكون بهدف العمل على الارتقاء بجودة وفعالية وموثوقية هذا النظام ، كما أن أدوات الضبط والتطوير الذاتي تساهم في ضبط جودة هذا النظام وتحقيق أهدافه .

4. **البنية الاخلاقية :** تتجسد القيم الاخلاقية للعاملين بالمؤسسة مع نظام الحوكمة في مراعاة حقوق كافة الاطراف ذات العلاقة ، وهذا ما يؤدي إلى تفعيل الدور الرئيسي لنظام الحوكمة في تعزيز الثقة مع الاطراف الاخرى .

5. **الأنظمة والتشريعات القانونية :** هذه الدعامة أو الركيزة مهمة في تدعيم البنية العامة لنظام الحوكمة وذلك من خلال تفاعل الإطار العام لعناصر هذا النظام والمتابعة المستمرة لمخرجاته لما يحكم السلوك التفاعلي لهذه العناصر المختلفة للحوكمة . إن هذه الأنظمة والتشريعات تكون ملزمة لحدود عناصر هذا النظام وأطره العامة مما يوفر مجموعة من الأدوات اللازمة لتعزيز الممارسة العادلة والشاملة لحقوق جميع الاطراف الذين لهم مصالح في المؤسسة ويتضمن تحديداً واضحاً لأنظمة السلوك الداخلي في المؤسسة .

يرى كاتب آخر أن مرتكزات نظام الحوكمة تقوم على الاقي :15

1. **السلوك الاخلاقي :** يتضمن الالتزام بالأخلاقيات الحميدة وقواعد السلوك المهني والتوازن في تحقيق المصالح المرتبطة بالمؤسسة والشفافية عند تقديم المعلومات والقيام بالمسؤوليات الاجتماعية والبيئية .
2. **الرقابة والمساءلة :** بحيث يتيح نظام الحوكمة مساءلة المؤسسة أمام المسؤولين ، وتقديم إرشادات لمجلس إدارة المؤسسة في كيفية وضع استراتيجية ومراقبة الإدارة .
3. **الشفافية :** تعني أن المؤسسة تؤكد على التزامها بالتوقيت المناسب وبالذقة في عملية الافصاح عن جميع المعلومات الهامة المتعلقة بالقوانين واللوائح وذلك من خلال قنوات اتصال معينة يمكن لجميع الاطراف المهتمة بالمؤسسة الحصول عليها وبسهولة .

1-5 : الأثار السلبية المترتبة على عدم الالتزام بنظام الحوكمة :

بالرغم ما في نظام الحوكمة من فوائد واضحة للشركات والدول ، إلا أن السرعة الشديدة التي تتسم بها العولمة جعلت الحاجة إليها عاجلة ، وهذا يتطلب من الشركات ومن الحكومات إدخال تعديلات أساسية ، فعلى الشركات أن تغير من طريقة عملها ، بينما ينبغي على الحكومات تأسيس وصيانة إطار مؤسسي مناسب ، وإلا ستعم الفوضى إذا لم يكن هناك قواعد وهيكل ملائمة . ولقد أشارت الدراسات إلى الأثار السلبية المترتبة على عدم الالتزام بنظام الحوكمة منها : التعثر والفساد المالي والإداري ، وضعف نظام الرقابة الداخلية ، وتدني إدارة المؤسسات .

واضاف باحث اخر أن عدم ممارسة نظام الحوكمة في المؤسسات يعني :16

1. تمكين الداخلين سواء كانوا من مجلس الإدارة أو المديرين أو الموظفين من اختلاس الشركة أو المال العام على حساب المساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الأخرى .
2. تصبح المؤسسات بل والدول التي تضعف فيها الحوكمة أكثر عرضة لنتائج وخيمة تفوق بكثير مجرد الفضائح والأزمات المالية ، بحيث يحدد مستوى الحوكمة مصير استمرارية المؤسسات ، ومصير الاقتصاديات كلها في عصر العولمة .
3. الإخفاق في جذب مستويات كافية من رأس المال، مما يهدد كيان المؤسسة ، وقد يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها بالنسبة للاقتصاد ككل ، لأن نقص رأس المال يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية، والاستغناء عن بعض العاملين، والقضاء على المكاسب الاجتماعية والاقتصادية و بالتالي تفاقم مشكلة الفقر .
4. هروب المستثمرين لأن المستثمر وقبل أن يلتزم بأي مبلغ أصبح يطلب إثباتاً أن المؤسسة تدار وفق ممارسات نظام الحوكمة ، كما أن المستثمرين يريدون أن يكونوا قادرين على تحليل ومقارنة فرص الاستثمارات المختلفة بنفس معايير الشفافية والوضوح والدقة المتبعة في الحسابات، قبل الشروع في الاستثمار في أي دولة من الدول .

المحور الثاني: النظام الضريبي

2-1 : مفهوم النظام الضريبي :

قدمت العديد من التعاريف للنظام الضريبي ، حيث عرفه أحد الكتاب بأنه " مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع وتشكل في مجموعها هيكلًا ضريبيًا متكاملًا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية . 17

واضاف كاتب اخر بأنه "الإطار الذي ينظم مجموعة الضرائب المتكاملة والمتناسقة ، ويتم تحديدها استنادًا إلى أسس اقتصادية ومالية وفنية في ضوء اعتبارات سياسية اقتصادية اجتماعية وإدارية" . 18

ويرى كاتب آخر بأنه " مجموعة الضرائب التي يراد اختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد لتحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع " . 19

ولوضع تعريف شامل للنظام الضريبي لابد أن يراعي عدة جوانب منها ايدلوجية المجتمع وثقافته وعاداته وتقاليده ومستوي التقدم الاقتصادي بكل ابعاده ، ونظام الحكم في هذا المجتمع .

2-2 : أسس النظام الضريبي :

هنالك ثلاثة أسس للنظام الضريبي تتمثل في الآتي :

1. **السياسة الضريبية :** تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي بقصد تغطية النفقات العامة من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية . يعتبر النظام الضريبي صياغة فنية للسياسة الضريبية للمجتمع فهو مصمم من أجل تحقيق أهدافها. حيث نجد أن النظام الضريبي الذي يصلح لتحقيق أهداف نفس سياسة ضريبية معينة في مجتمع معين، قد لا يصلح لتحقيق أهداف السياسة الضريبية في مجتمع آخر .
2. **التشريع الضريبي :** هو عبارة عن صياغة لمبادئ وقواعد السياسة الضريبية في شكل قوانين وهذا من أجل تحقيق أهدافها، ويجب أن تتم صياغة التشريع الضريبي بشكل جيد لسد منافذ التهرب أمام المكلف كما يجب أن تكون القوانين الضريبية مرنة حتى تتكيف مع الظروف الاقتصادية للدولة .
3. **الادارة الضريبية :** تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذية للنظام الضريبي ، فهي الجهاز الفني والإداري المسؤول عن تنفيذ التشريع الضريبي وذلك من خلال فرض الضرائب وجبايتها .

2-3 : مقومات النظام الضريبي :

يمثل النظام الضريبي مجموعة من العناصر التي تعمل بشكل مترابط لتحقيق أهداف معينة حسب قواعد ومقومات وإجراءات محددة ، وتتكون مقوماته من الإدارة التشريعية التي تختص بإصدار القانون الضريبي و الإدارة التنفيذية وهي التي تتولى تنفيذ القانون الضريبي الصادر من الإدارة التشريعية وإصدار التعليمات التنفيذية له ، والجهاز القضائي الذي يتولى الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين المكلفين والإدارة الضريبية فيما يتعلق بتقدير الضرائب الواجبة الدفع على المكلفين .

2-4 : كفاءة النظام الضريبي :

تحدد كفاءة النظام الضريبي من خلال مجموعة من المقاييس والاعتبارات التي يجب مراعاتها عند إعداد وتطبيق أي نظام ضريبي ، وتتمحور هذه الاعتبارات في مجموعة من المبادئ التي تعمل على ضبط الية عمل النظام الضريبي ، وكذلك وجود تنظيم في جيد للنظام الضريبي ، بالإضافة إلى وجود إدارة ضريبية تلتزم بتطبيق تشريعات ولوائح النظام الضريبي .

ولتحقيق كفاءة النظام الضريبي يجب مراعاة الآتي : 20

1. مبدأ العدالة الضريبية

يقصد بالعدالة الضريبية التوزيع العادل للأعباء الضريبية بين أفراد المجتمع حسب مقدرتهم التكليفية.

2. مبدأ الوضوح و اليقين

يقصد به أن يكون المكلف بالضريبة على علم تمام بحسابات الضريبة وكيفية سدادها وأي عقوبات تترتب على تخلف ادائها .

ولتحقيق مبدأ اليقين يجب مراعاة الاعتبارات التالية :

أ. الوضوح في التشريع ، بمعنى أن تكون النصوص واضحة وسهلة الأسلوب دون تعقيد وألا يحتمل اللفظ الواحد أكثر من معنى ، وألا تحتمل الجملة أكثر من تفسير.

ب . يجب أن تقوم السلطة الموكلة إليها فرض الضريبة وتحصيلها بإعداد النماذج السهلة والبسيطة والتي يفهمها عامة المكلفين ، وأن تساعدهم على تفهم القانون عن طريق منشوراتها ومقالاتها في وسائل الإعلام المختلفة .

ج . يجب أن تكون المذكرات الإيضاحية للقوانين الضريبية والأعمال التحضيرية لهذه القوانين مفصلة بحيث لا تحتاج للاجتهاد

3. مبدأ الملاءمة في التحصيل

يقضي هذا المبدأ ضرورة تبسيط إجراءات التحصيل ، واختيار الأوقات والأساليب التي تتلاءم مع ظروف المكلف، حتى لا يتضرر من الضريبة حين دفعها .

4. مبدأ المرونة

يقصد بمبدأ مرونة النظام الضريبي قدرته على الاستجابة بسهولة للتغيرات الداخلية والخارجية ، ويتوقف ذلك على مدى قابلية النظام الضريبي للتغيير بسرعة طبقا للظروف الجديدة ، وبالتالي يصبح النظام الضريبي أكثر ديناميكية.

5. مبدأ الاستقرار

يقصد باستقرار النظام الضريبي وجود درجة عالية من ثبات طبيعة الضرائب وإجراءات ومواعيد تحصيلها ، وعدم تعرضها للتغيير المستمر، حيث تؤدي التعديلات الدائمة إلى صعوبة تحصيل الضريبة ، وكذلك بالنسبة للمكلف الذي يجد صعوبة في التكيف مع النظام الضريبي الذي يشهد تعديلات متتالية . لذلك يجب على المشرع الضريبي أن يراعي استقرار النظام الضريبي حتى يتعود عليه كل من المكلف وموظفي إدارة الضرائب ، ولا نقصد باستقرار النظام الضريبي جمود هذا النظام ورفضه لكل إصلاح بل يجب أن يتطور وفق التغييرات التي يفرضها الواقع ، وفي هذه الحالة يجب على المشرع التأكد من ضرورة أي تعديل ودراسة مختلف الآثار الناتجة عنه ، كما يجب اخطار المكلفين بأي تغيير عن طريق وسائل الإعلام المختلفة حتى يكون المكلف على علم بمستجدات النظام الضريبي مما يساعد على تقبله لذلك التغيير دون أي احتجاج .

يرى الباحث أن الضعف في النظام الضريبي الليبي يتمثل في الآتي :

1. درجة كفاءة الإدارة الضريبية دون المستوى المطلوب الأمر الذي يعكس الكثير من مشكلات الإدارة الضريبية كصعوبات الحصر الضريبي ومشكلات التهرب الضريبي وتراكم المتأخرات الضريبية وفقدان الثقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين .
2. انخفاض الحصيلة الضريبية ناتج عن احتلال في الهيكل الضريبي بإغفال أوعية ضريبية هامة لفئات اتسع دخلها في الآونة الأخيرة ولم يصلها الاستقطاع الضريبي بعد .
3. لا يزال المجتمع الضريبي الليبي دون تغطية الكثير من الدخول الكبيرة والتي لا تزال بمنأى عن الإخضاع الضريبي ومن بينها الدخول التي تنتج عن عمليات المضاربة على أسعار الأراضي والاتجار في السوق السوداء وعمليات السمسة .

المحور الثالث : الادارة الضريبية**1-3: مفهوم الادارة الضريبية :**

تختص الادارة الضريبية بتنفيذ القوانين الضريبية والتحقق من سلامة تطبيقها و اقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية التي ترقى بالنظام الضريبي إلى درجات من الاتقان والكمال وتساعد المجتمع على تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . 21

2-3 : كفاءة الإدارة الضريبية :

تشكل إدارة الضرائب الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي والتحقق من سلامة ذلك التطبيق حماية لحقوق الدولة من جهة وحقوق الممولين من جهة أخرى ، بالإضافة إلى اقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية بقصد تحسين كفاءة النظام الضريبي . لذلك قد تؤدي لإدارة الضريبة دوراً هاماً في خلق البيئة الضريبية الملائمة في المجتمع كما يمكنها أن تساهم في فعالية النظام الضريبي ، إذ أن النظام الضريبي الأفضل تصوراً لا تكون له قيمة إلا بفضل الإدارة التي تطبقه . ويتطلب نجاح إدارة الضرائب في تأدية وظائفها توفر عدة مقومات نجملها فيما يلي :

1. أن تكون الإدارة الضريبية على درجة عالية من الكفاءة والتأهيل : وذلك بتوفر الكوادر الفنية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة في العمل الضريبي .
2. ترقية الحوار بين الإدارة والمكلف لتحسين العلاقة بينهما وكسب ثقة المكلف .
3. تحسين أوضاع موظفي الإدارة الضريبية يمكنهم من أداء مهامهم على أكمل وجه : أن ضعف أجور ورواتب الموظفين في الإدارة الضريبية سبب من اسباب فساد الهيكل الاداري (انعدام النزاهة والامانة) , بما ينطوي على مخاطر تفوق مخاطر انخفاض مستوى تأهيلهم وتدريبهم . بالإضافة الى ان ضعف الأجور يجد من إمكانه تدعيم الإدارة الضريبية بالعناصر المؤهلة ذات الخبرة والكفاءة الفنية العالية ويدفعهم إلى الانحراف أو التقصير في القيام بمسؤولياتهم الوظيفية على الوجه الأكمل .
4. تزويد الإدارة الضريبية بالأجهزة والبرامج الالكترونية الحديثة : حتى تقوم الإدارة الضريبية بالقيام بوظيفتها على أكمل وجه من حيث : تحقق الضريبة وتحصيلها وكيفية تسديدها للدولة وأسلوب ارتباطها مع المكلفين وكيفية تحقيق الهدف من الضرائب تجاه الدولة وبالتالي تبسيط أحكام قانون الضرائب .
5. تبسيط قوانين الضرائب وإجراءات تنفيذها حتى يسهل عمل موظفي إدارة الضرائب ، وتخفيض حجم المنازعات الضريبية التي قد تنشأ بين المكلفين وإدارة الضرائب .
6. وضع نظم رقابة ضريبية فعّالة ، والتي تتميز بدقتها وسرعة اكتشاف مختلف المخالفات المرتكبة، مع فرض العقوبات المناسبة لمرتكبيها .
7. معالجة سوء التنظيمات السياسية والاجتماعية الداعية للفساد في الإدارات الحكومية ومن بينها الإدارة الضريبية (المحسوبة و الاتعاب المخفية) .

بالإضافة لما سبق ظهرت آراء تناادي بضرورة وجود هيئة تتولى دراسة المشكلات التي تعترض لها إدارة الضرائب، بالإضافة إلى متابعة البحث عن إمكانيات الاستفادة من البحوث والدراسات الفنية التي تقوم بها مختلف الدول في القطاع الضريبي

3-3 : المشكلات التي تترتب على وجود ضعف في الإدارة الضريبية : 22

1. مشكلة التهرب الضريبي : عجز الإدارة الضريبية عن حل مشكلات النظام الضريبي تدفع المكلف التهرب من أداء الضرائب المتوجبة عليه لثقتة في عدم إمكانية هذه الإدارة على ملاحقته ، وإن تمكنت من ملاحقته فسيكون ذلك على المدى البعيد .
2. مشكلة المتأخرات الضريبية (ظاهرة التراكم الضريبي لسنوات طويلة) : بحيث يتم تحصيل ضرائب ورسوم عن سنوات سابقة في سنوات لاحقة وانعكاس ذلك على الانخفاض الحقيقي في حصيلة الضرائب المتراكمة . وهي من أهم

المشكلات لأن من المفروض على الدولة عند وضع الموازنة العامة (نفقات وإيرادات) أن تقدر الإيرادات والضرائب التي ستتحصل خلال سنة الموازنة وعدم تحصيلها يؤدي إلى عجز في الإيرادات .

الدراسة الميدانية

مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من (61) من واقع العاملين في إدارة مصلحة الضرائب في مدينة مصراتة وسرت - ليبيا واعتمدت عينة الدراسة من مجتمع الدراسة وذلك للحصول على البيانات المطلوبة ، وتم اختيارها من مجتمع الدراسة حيث تم توزيع 42 استمارة على المستهدفين ، وأعادوا الاستمارات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة في محاور الاستبيان أي بنسبة تمثيل 69% .

تحليل البيانات عن المشاركين

1.العمر

جدول رقم (1) يوضح توزيع عينة البحث حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
اقل من 25 سنة	11	26 %
من 26 و اقل من 35 سنة	9	21 %
من 36 و اقل من 45	14	33 %
من 46 و اقل من 55	6	14 %
من 56 فاكثر	2	6 %
المجموع	42	100 %

يتضح من الجدول رقم (1) أن أغلب أفراد عينة الدراسة تزيد أعمارهم عن 36 سنة ، وهذا يدل على أن غالبيتهم ممن لديهم سنوات خبرة كافية لتطبيق نظام الحوكمة .

2.المؤهل العلمي :

جدول رقم (2) يوضح توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم وسيط	12	28 %
بكالوريوس	20	48 %
ماجستير	4	9 %
دكتوراه	-	-
اخرى	6	15 %
المجموع	42	100 %

يتضح من الجدول رقم (2) أن المؤهل العلمي للموظفين الذين لهم علاقة بمصلحة الضرائب أغلبهم من حملة الشهادات الجامعية وخاصة شهادة البكالوريوس ، وهذا يدل على مدى اهتمام مصلحة الضرائب بالدرجة العلمية لموظفيها الذين يحتلون مواقع ريادية

3. التخصيص العلمي :

جدول رقم (3) يوضح توزيع عينة البحث حسب التخصص العلمي

النسبة	التكرار	التخصص العلمي
57 %	24	محاسبة
19 %	8	ادارة اعمال
7 %	3	اقتصاد
2 %	1	احصاء وتامين
15 %	6	اخرى *
100 %	42	المجموع

* حاسوب

يتضح من الجدول رقم (3) ان تخصص قسم المحاسبة يأتي في المرتبة الاولى بنسبة 57% ، يليه قسم ادارة الاعمال بنسبة 19 % ، يليه قسم الاقتصاد بنسبة 7% ، وهذا مؤشر إيجابي على إمكانية تطبيق نظام الحوكمة في مصلحة الضرائب

4. المركز الوظيفي :

جدول رقم (4) يوضح توزيع عينة البحث حسب المركز الوظيفي

النسبة	التكرار	المركز الوظيفي
28 %	14	محاسبون
40 %	11	مفتشي ضرائب
19 %	12	اداريين
13 %	6	مراجعين
100 %	42	المجموع

يتضح من الجدول رقم (4) أن نسب الموظفين الذين لهم علاقة بالمراكز الوظيفية نسب منطقية ، حيث يحتاج تطبيق نظام الحوكمة إلى موظفين من مستويات وظيفية مختلفة .

عرض ومناقشة نتائج الفرضية

تنص الفرضية على أن " تطبيق نظام الحوكمة في ادارة مصلحة الضرائب يؤثر على الإجراءات المتبعة في التحصيل الضريبي

لاختبار الفرضية بصورة اجمالية لجميع العبارات فقد تم تلخيص الاجابات الكلية لجميع افراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (5)

النسبة %	العدد	الاجابة
24.28	102	اوافق بشدة
57.14	240	اوافق
8.81	37	محايد
7.85	33	غير موافق

غير موافق بشدة	8	1.92
المجموع	420	100

يتبين من الجدول رقم (5) ان نسبة 81.42% من عينة الدراسة موافقة على عبارات الفرضية بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 9.77% فقط . اما الذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 8.81% .

ان نتائج الجدول رقم (5) لا تعني أن جميع افراد عينة الدراسة متفقون على العبارات الواردة في الفرضية فهناك افراداً محايدون او غير موافقون على هذه العبارات ، عليه فقد تم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة لمعرفة اتجاه آرائهم ، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين لهذه النتائج تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية.

جدول رقم (6) يوضح نتائج اختبار الفرضية

العبارات	معامل الفا كرونباخ	قيمة الوسيط	القيمة المحسوبة	درجة الحرية	مستوي الدلالة
تواجه إدارة مصلحة الضرائب صعوبات في التعامل مع المكلفين مما يؤثر سلباً على التحصيل الضريبي للإيرادات	6067.	4.00	36.854	3	.000
نظام الحوكمة الية من آليات التحصيل الضريبي للإيرادات	6123.	4.05	27.143	3	.000
تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يساعد على مراجعة وفحص الاقرارات الضريبية مما يؤدي إلى زيادة التحصيل الضريبي للإيرادات .	6214.	3.50	32.286	3	.000
تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يزيد من قناعة المكلفين بتقديم إقرارات ضريبية من واقع حساباتهم المالية مما يؤدي إلى زيادة التحصيل الضريبي للإيرادات	6177.	4.05	26.762	3	.000
تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يؤدي إلى اضعاف الثقة والمصدقية في التعامل مع المكلفين مما يؤدي إلى زيادة التحصيل الضريبي للإيرادات .	6055	4.00	23.476	4	.000
تطبيق نظام الحوكمة في ادارة مصلحة الضرائب يساعد على تفعيل إجراءات وسائل التحصيل الضريبي للإيرادات	6177.	3.93	45.381	4	.000
تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يؤدي الى زيادة الوعي الضريبي لدي المكلفين بأهمية الضرائب مما يؤدي الى زيادة التحصيل الضريبي للإيرادات .	5995.	4.07	36.857	3	.000

6144.	3.93	52.048	4	.000	تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يساهم في توجيه جزء من المتحصلات الضريبية في ترقية البيئة وتحسين البنية التحتية للمجتمع مما يؤدي إلى زيادة التحصيل الضريبي للإيرادات .
6022.	4.00	42.000	3	.000	تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يؤدي ضمان تلبية متطلبات الإفصاح في البيانات المالية المقدمة بما يتفق مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها .
5998.	4.05	28.238	4	.000	تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يؤدي إلى عدم الأخذ بالتقدير الجزائي للضريبة مما يعكس بجاباً على التحصيل الضريبي للإيرادات .

يمكن تفسير نتائج الجدول (6) اعلاه كالآتي :

- بلغت قيمة معامل مصداقية ألفا كرنياخ لجميع عبارات الفرضية قيمة أعلى من القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرنياخ وهي 60% . ويعني هذا توافر درجة مناسبة من الثبات الداخلي لجميع الاجابات مما يمكن الباحث من الاعتماد عليها في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها .

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية قيمة 3.50 كادني قيمة وسيطيه وقيمة 4 كأعلى قيمة وسيطيه ، ويعني هذا أن أغلب أفراد عينة الدراسة موافقين على عبارات الفرضية.

- بلغت قيم مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة لجميع عبارات الفرضية قيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة الحرية ومستوي دلالة (0.05) . وبالغلة (10.5) وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يؤدي إلى عدم الأخذ بالتقدير الجزائي للضريبة مما يعكس إيجاباً على التحصيل الضريبي .

مما تقدم يستنتج الباحث ان فرضية الدراسة والتي نصت على ان تطبيق الحوكمة في ادارة مصلحة الضرائب يؤثر على الإجراءات المتبعة في التحصيل الضريبي " قد تم اثباتها .

النتائج والتوصيات :

اولاً النتائج : توصل الباحث من خلال الدراسة الميدانية الى النتائج التالية :

1. تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يمكن من تضييق فرص التلاعب بالقوانين والتشريعات ويحد من فرص التهرب الضريبي ويحقق الالتزام الطوعي للمكلفين.
2. تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يزيد من ثقة المكلفين تجاه النظام الضريبي ويتحقق ذلك من خلال زيادة الافصاح والشفافية في البيانات المحاسبية المقدمة في الاقرار الضريبي.
3. تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يؤثر على إجراءات وسائل التحصيل الضريبي وذلك من خلال حصر وتسجيل المكلفين ومتابعتهم.

التوصيات : بناء على نتائج هذه الدراسة يوصي الباحث بالآتي :

1. ضرورة تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب حيث انه له أثر ايجابي في تحصيل اليرادات من خلال الالتزام بالقوانين والتوجيهات التي تُحدد مهام المسؤولين بإدارة الضرائب .

2. ضرورة ترسيخ ثقافة الالتزام بالقوانين واللوائح والشفافية على جميع اقسام إدارة مصلحة الضرائب .
3. ضرورة ادخال التقنية الالكترونية في النظام الضريبي حيث أن هذا الإجراء يؤدي إلى إمكانية متابعة المكلفين على دفع الضريبة وبتنوع التلاعب في الإقرارات الضريبة المقدمة لإدارة المصلحة

المراجع :

1. محمود، معتز بالله جميل قاسم " دور الادارة الضريبية وممارساتها في زيادة ايرادات ضريبة القيمة المضافة"، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، 2016م .
2. خلاط ، سراج محمد " دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي ، جامعة الزاوية ، المجلة الجامعة ، العدد 15 ، المجلد 22 ، 2013م .
3. على مصطفى ، كاظم ، علي ذور الحو كمة في تحسين الاداء الاستراتيجي للإدارة الضريبية في العراق " ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، العدد 22 ، المجلد 8 ، 2013م .
4. على ، الصادق احمد على ، دور الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي بالتطبيق على ديوان الضرائب الاتحادي بالسودان – دراسة تحليلية ميدانية ، مجلة العلوم الانسانية والاقتصادية ، العدد الاول 2013م .
5. Nor Shaipah Abdul Wahab, Kevin Holland "Tax planning, corporate governance and equity value" The British Accounting Review, Volume 44, Issue 2, June 2012, Pages 111-124
6. عبدالغفور ، حسام فايز أحمد " العلاقة بين المكلف والادارة الضريبية وأثرها على التحصيل والجبائية " جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، 2008م .
7. سامور ، إبراهيم خليل " مشكلات التقدير الذاتي لضريبة الدخل لأحكام قانون ضريبة الدخل الفلسطينية بين الالتزام والالتزام ، الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل ، 2008م .
8. عبدالحמיד ، ياسر عمار " شفافية الضريبة وآفاق تطبيقها في الهيئة العامة للضرائب ، بغداد ، مؤتمر نحو استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الفساد وتصميم ثقافة النزاهة ، 2008م .
9. سالم عميرة العمور " ظاهرة التهرب الضريبي من ضريبة الدخل (دراسة تحليلية على قطاع غزة) ، الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة ، 2008م .
10. درغام " تقويم وقياس الأداء لدائرة ضريبة الدخل في قطاع غزة في فلسطين للفترة (1996م- 2003م) ، 2006م .
11. نصر ، رحال " محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، رسالة ماجستير ، 2006م .
12. سليمان ، محمد مصطفى ، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين ، الاسكندرية ، الدار الجامعية للنشر ، 2008م ، ص 15 .
13. البشاري ، مصطفى نجم ، أهمية تطبيق معايير الحوكمة لتفعيل نظام المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان ، المؤتمر الاول للمراجعة الداخلية بالسودان ، قاعة الصداقة 2008م ص 40 .
14. على ، الصادق احمد على ، ص 117 .

- 15.الدوغجي ، على حسين ، حوكمة الشركات واهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية ، جامعة بغداد ، كلية الادارة و الاقتصاد ، د.ت ، ص 15 .
- 16.سليمان ، محمد مصطفى ، حوكمة الشركات ودور اعضاء مجلس الادارة والمدبرين التنفيذيين ، الاسكندرية ، الدار الجامعية للنشر ، 2008م ، ص 15 .
- 17.مركز المشروعات الدولية الخاصة (2005) ، تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة. جمهورية مصر العربية: القاهرة.
- 18.عبدالسلام ، واكواك ، فعالية النظام الضريبي في الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر، 2012م ، ص ص 3-4
- 19.الزين ، صلاح الدين ، الاصلاح الضريبي ، دار النهضة العربية ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، 2000م ، ص 46 .
20. دراز ، حامد عبدالمجيد ، النظم الضريبية، الدار الجامعية للنشر- الاسكندرية ، 1997م ، ص 22 .
21. مراد ، ناصر ، النظام الضريبي الجزائري والبحث عن الفعالية ، د . ت .
22. دراز ، حامد عبدالمجيد ، مرجع سابق ، ص 23 .
- 23.الجليلاطي ، محمد ، لنظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاحه ، جمعية العلوم الاقتصادية ، تاريخ التصفح 2017/8/29
- <http://www.startimes.com/f.aspx?t=30523851> اليوم 2017/8/22 .
- <http://www.mafhoum.com/syr/articles/jlaylati/jlaylati.htm> .